

## تميم رقم (2) لسنة 2010

صادر عن هيئة قطر للأسوق المالية إلى شركات الخدمات المالية

تطبيقة للتشريعات القانونية لـ هيئة قطر للأسوق المالية المعهول بها، وعما وجدهم من نظم قواعد واجراءات الشكاوى.

يرجى العلم والالتزام بما يلي:

- إبلاغ الهيئة فوراً في حال تلقيكم واستلامكم لأي شكوى.
- البت في موضوع الشكوى خلال خمسة أيام عمل كحد أقصى من تاريخ استلامها، ويجوز تمديده هذه المهلة إذا لزم الأمر، بعد موافقة الهيئة.
- إبلاغ الهيئة والشاكى بنتيجة البت في موضوع الشكوى، مع العلم بحق الهيئة في طلب إعادة النظر في قرار البت في موضوع الشكوى إذا رأت لذلك ضرورة.
- تمهيد الحق بال المباشرة في اتخاذ الإجراء اللازم بحق الشركة المشكو بحقها إذا رأت من خلال الرد على الشكوى ارتكاب مخالفات للتشريعات القانونية المعهول به.
- في حال قيام الهيئة بمخاطبة الشركة بشأن أي شكوى، يجب الرد خطياً في غضون ثلاثة أيام عمل متضمناً هذا الرد رأي الشركة في موضوع الشكوى مرفقاً بالمستندات والوثائق التي تعززه، ويجوز بموافقة الهيئة تمديده هذه الفترة إذا استدعت الضرورة ذلك.

- في حال قيام الشاكى بسحب الشكوى والتنازل عنها، فإن ذلك لا يمنع من الاستمرار في اتخاذ الإجراءات الالزمة بحق من ثبتت مخالفته للتشريعات المعمول بها من قبل الهيئة إذا رأت ما يبرر ذلك.
- إذا ثبّن من خلال دراسة وبحث الشكوى وجود مخالفة أخرى من قبل المشكو ضده أو غيره ترتب عليها الحاق ضرر بطرف أو أطراف آخر غير الشاكى، فإنه يتوجب على المخالف تصويب المخالفة وتحمل الضرر الناتج عنها لصالح المضارين، ويجوز اتخاذ الإجراءات القانونية الالزمة بشأن هذه المخالفة حتى لو لم يتضرر منها طرف آخر.
- تصدر لائحة الهيئة جميع المكتسبات والأرباح التي حققها المخالف نتيجة ارتكابه للمخالفة أو نتيجة قيامه بتصويب مخالفته والأثر الناتج عنها.

  
**ناصر أحمد الشيباني**  
**الرئيس التنفيذي**